

## **وزارة التموين والتجارة الداخلية**

**قرار وزاري رقم ٢١٦ لسنة ٢٠١٣**

**بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ٢٠١٣**

**صادر بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣**

## **وزير التموين والتجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتعديلاته؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبى

وتحديد الأرباح وتعديلاته؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١

بتبعية بعض الجهات لوزير التموين والتجارة الداخلية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن قواعد استخراج البطاقات التموينية

والتعامل بها وتعديلاته؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٩ بتحديد كميات وأسعار تداول الزيت التمويني؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تحديد أسعار مراحل تداول السلع

الإضافية المدمعة الموزعة على البطاقات التموينية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن توحيد أسعار السكر والزيت

التمويني والإضافي والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٠١٠؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن وضع ضوابط التعامل بالبطاقات

التموينية الذكية وتنظيم عمل البقالين التموينيين وتعديلاته؛

وعلى العقد الموقع بين الهيئة العامة للسلع التموينية وبين الكونسورنيوم

المكون من شركة ميدى تريد (ش. م. م) وشركة مالتى تريد للتجارة (ش. م. م)

وشركة مالتى للتجارة والتخزين والشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن استيراد

وتكرير وتعبئة وتوريد زيت الطعام التمويني؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن تحديد كميات وأسعار تداول الزيت التمويني والإضافى المربوطة على البطاقات التموينية لبعض محافظات الجمهورية؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٧ لسنة ٢٠١٣؛  
وعلى المذكورة المعروضة علينا والمعتمدة منا؛

**قرر:**

**المادة الأولى** - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القرار الوزارى

رقم ١٨٧ لسنة ٢٠١٣ المشار إليه بالنص التالى :

ويتم صرف حصة الفرد من الزيت التمويني والإضافى المربوطة على البطاقات التموينية بواقع نصف كجم زيت تموينى أساسى لجميع أفراد البطاقة + واحد كجم زيت تموينى إضافى للفرد بحد أقصى أربعة أفراد للبطاقة التموينية من الزيت التمويني المخلوط (عباد الشمس + فول الصويا) فى المحافظات الآتية : (الدقهلية - الجيزه - بنى سويف - الفيوم - المنيا - أسيوط - الوادى الجديد - سوهاج - قنا - أسوان - الأقصر).

**المادة الثانية** - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويبدا العمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

د / باسم عودة